ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هكذا أفشلت موسكو الخطة الامريكية في سوريا

تدخل سوريا عامها الثامن من الحرب التي دعمتها وشنتها أحلاف ومعسكرات دولية كبرى في العالم، مولدةً معها اصطفافات إقليمية ودولية غاية في التشابك والصدامية، حيث أحد أهم أهداف هذه الحرب ضرب دمشق بوصفها قلب التحالف المقاوم، ليسهل فيما بعد تقطيع أجنحة المحور كلاً على حدى.

و اعتبر الكاتب صلاح النشواتي في مقال نشره مركز "كاتيخون" أن هدف محاربة دمشق أخذ العديد من الوسائل الخطيرة والمدمرة، منها الحرب بالوكالة وتسيير المنظمات الإرهابية العابرة للقارات وحتى التدخل المباشر، كالاحتلال الأمريكي لشرق الفرات، والعملية التركية شمال غربي سورية، وكل هذه المخططات كانت تحت إشراف مباشر من البيت الأبيض، وما زاد خطورة وتعقيد هذه الحرب هي الذرائع التي استخدمتها واشنطن لحماية وسائلها في سورية وزيادة فعاليتها في أحيان أخرى، كالذريعة الإنسانية التي استصدرت من خلالها قرارات حمت بعض فصائلها وأعادت تزويدهم بالمؤن والسلاح والمال، وذريعة محاربة الإرهاب التي سمحت للجيش الأمريكي ببناء قواعد عسكرية في الشرق السوري، وصولاً إلى الذريعة الأخطر وهي استخدام السلاح الكيميائي كأول مرة في منطقة خان العسل في الـ١٩من آذار ٢٠١٣ وبعدها غوطة دمشق الشرقية —وهو سلاح التوازن الاستراتيجي ضد القدرة النووية الإسرائيلية- ليصعّد الرئيس الأمريكي السابق أوباما بعدها بالتهديد بتوجيه ضربة أمريكية ضد دمشق في ٨ آذار، والتي أدى تفاديها إلى نزع السلاح الكيميائي السوري بشكل كامل بإشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ليعاد استخدام ذات الذريعة مرة ثانية لتوجيه ضربة أمريكية على مطار الشعيرات في حمص في شهر نيسان ٢٠١٧ بصواريخ التوماهوك.

وتابع النشواتي، "لكن في المرة الثالثة كانت الردود مختلفة تماماً والتي جاءت لحماية فصائل الغوطة الشرقية من تقدم الجيش السوري وحلفائه، حيث صعّدت موسكو برد فوري يتعدى إسقاط الصواريخ إلى إغراق البارجات التي أطلقتها، ما دفع البيت الأبيض إلى محاولة ربط الملف الكيميائي السوري بملف كوريا الشمالية بادعاءات حول التنسيق المشترك لإنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية، لكن دون طائل يذكر، بسبب اضطرار واشنطن لاحتواء التقارب بين الكوريتين، لتذهب بريطانيا فيما بعد لاتهام موسكو باستخدام السلاح الكيميائي في قضية تسميم الضابط السوفيتي السابق المتعامل مع بريطانيا سكريبال وابنته في مدينة سالزبوري، والتي من أحد جوانبها مثلت رد أمريكي بريطاني على دور موسكو في إبطال مفاعيل الذريعة الكيميائية ضد دمشق بما يورط موسكو بها، وعلى مستوى قضية دولية تمهيداً لاتهامها بتزويد دمشق بالسلاح الكيميائي، ولكن النتائج أيضاً كانت دون المرجوة نتيجة احتواء روسيا لهذه الاتهامات والتعامل معها بطرق دبلوماسية والطلب الرسمي بالمشاركة في التحقيق حول الحادثة.

هذه الردود الجوابية التي تلقتها الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا وحلفائها جعلت البيت الأبيض خالي الوفاض، وعاجزاً عن استكمال أجنداته وإدارة الصراع في عدة بقع تشهد أزمات جيوسياسية مفتعلة، والتي تجاوز مفعول هذه الردود سياج البيت الأبيض وأبواب وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت سبباً في الإطاحة بكل من وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي هربرت مكماستر.

هذه التغييرات العنيفة ليست عبثية وإنما تهدف لخلق وإحياء ذرائع جديدة ودمجها بالقديمة بما يعيد للبيت الأبيض القدرة على إدارة الصراع وتسيير النتائج لصالح هيمنتها حول العالم، لتتزامن هذه التغييرات مع سلسلة من الاحداث المعدة مسبقاً، كإعلان الاحتلال الإسرائيلي الغريب في التوقيت مسؤوليته عن الغارة التي استهدفت المفاعل السوري في دير الزور على حد زعمهم عام ٢٠٠٧، بعد أيام قليلة من نشر مجلة "ديرشبيغل" الألمانية صوراً لمنطقة عسكرية في القصير السورية على الحدود مع لبنان، تدعي فيها وجود منشأة نووية لتخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم وإنتاج السلاح النووي.

ورأى الكاتب أن مثل هذه الادعاءات تحتاج إلى مستشار للأمن القومي كجون بولتون والذي شهد وشجع غزو العراق تحت مزاعم أسلحة الدمار الشامل، ليشكل مع وزير الخارجية الجديد مايك بومبيو صاحب الحلول الصدامية، ووزير الدفاع جيمس ماتيس (الملقب بالكلب المسعور) ثلاثياً خطيراً في صناعة القرار الأمريكي، يتوافق مع رؤية ترامب لاستهداف كل من إيران وكوريا الشمالية، بالتالي تفعيل مزدوج للذريعة الكيميائية والنووية على حد سواءً، بما يسمح للبيت الأبيض بربط أعدائه ببعضهم بذريعة هذه الملفات، واستهدافهم بحزم سياسات مخصصة لهذا النوع بما يتلائم مع الاستراتيجية الأمريكية الأخيرة.

وأردف "مايضعنا أمام تساؤل مهم حول احتمال شن عمل عسكري أمريكي-صهيوني ضد سوريا بالذرائع الجديدة؟:

حقيقةً الأمر أن ترامب كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية شكل حكومة حرب بكل ما للكلمة من معنى، ولكن ليس للحرب، وإنما تطبيقاً لمبدأ روزفلت (تكلم بهدوء وأنت تحمل العصى الغليظة)، فهو أشبه بمن يربط إلى يده ضبعاً متوحشاً ويخاطب بلهجة هادئة، لذلك موضوع الذرائع الأمريكية المختلقة سيتم استخدامها لتقويض إيران وروسيا وفرض عقوبات اقتصادية جديدة على طهران لمحاولة ضرب الاتفاق النووي الإيراني وإقناع الدول الأوروبية بخطورته وضرورة تعديله، وأيضاً للوقوف بوجه سياسات الطاقة النووية لروسيا وتوسعها بعقود بناء المفاعلات النووية في دول الشرق الأوسط تحت مزاعم تزويد سوريا وإيران بتكنولوجيا صناعة الأسلحة النووية هذا من جهة، ومن جهة أخرى مراقبة الحدود السورية-اللبنانية، كبديل لفشل مشروع الفصل الجغرافي بالوكالة لدول محور المقاومة.

العالم

«خدع» التحالفات تفتح معركة الحكومة المقبلة

هيام القصيفي

قبل أن نصل إلى الانتخابات، بدأ الكلام عن الحكومة المقبلة وكيفية توزيع الحقائب فيها سلفاً. التركيبات الانتخابية تحت الطاولة وفوقها، لفرط قوى سياسية، تنتج تدريجاً جوائز ترضية وتقاسم حقائب وزارية منذ الآن

رغم أن ستة أسابيع تفصلنا عن موعد الانتخابات النيابية، ورغم أن لا أحد يمكن أن يتوقع نتائج مسبقة لما قد تسفر عنه التحالفات الهجينة التي صيغت في اللحظات الأخيرة، إلا أن كلاماً سياسياً بدأ بجدية حول مرحلة ما بعد هذه الانتخابات والمفاوضات لتشكيل الحكومة.

مردّ هذا الكلام يعود إلى طبيعة ما حصل خلال نقاشات القوى السياسية لتشكيل لوائحها، والنتائج التي خلصت إليها، ليس فقط لناحية شكل اللوائح، بل أيضاً للضربات التي تلقتها بعض القوى السياسية من قوى حليفة. إذ تسمي شخصية مطلعة ما حصل بالـ«خدع» تحت الطاولة، لتأمين وصول مرشحين على حساب تحالفات واتفاقات كان يفترض أن تكون مبدئية، على غرار ما حصل في البقاع الغربي والشوف ودائرة الشمال الثالثة، كنماذج فاقعة عن غياب المواثيق السياسية التي ظلت سائدة في لبنان، رغم كل الانقسامات السياسية.

يمكن وفقاً لذلك، استخلاص عبر كثيرة، حول طبيعة العلاقات السياسية بين التيارات والقوى الأساسية، سواء تلك التي قامت بضربات مبطنة ومكشوفة لحلفاء لها، أو تلك التي تلقت تبعات النهج القائم حالياً لدى بعض أهل السلطة والحكم، في انتزاع أكبر قدر ممكن من المقاعد النيابية، ولو على حساب الأخلاقيات والأعراف. وهذا يؤدي إلى خلاصات أولية:

ينتظر رئيس الحكومة سعد الحريري، من زيارته للسعودية. أي إنه سيردّ اعتباره في تشكيل الحكومة، حيال طرفين: القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي.

يتقاسم الحريري مع التيار الوطني الحر، رغبة مبيتة في فرط حصة القوات، لأن خروجها من الانتخابات بكتلة نيابية صغيرة، يعني خفض حصتها في الحكومة، وحكماً عدم إعطائها حقيبة سيادية، أو منصب نائب رئيس الحكومة الذي يتردد منذ الآن أنه بات محسوماً بين المستقبل والتيار الوطني الحر. علماً أن جوائز ترضية كثيرة باتت قيد التداول كحقائب وزارية لشخصيات في فريق الحريري والعهد لم تترشح، وكلام عن إبعاد لشخصيات وزارية حالياً لم تكن على مستوى ما هو مطلوب منها. وإذا كان طموح الحريري إخراج القوات من المعادلة السياسية، وهو الذي أُجبر مكرهاً على تحالف مشروط في دائرتين معها فحسب، فإنه أيضاً يستفيد من تضعضع نفوذ جنبلاط، وقد بدا واضحاً حجم الافتراق بينهما في الأيام الأخيرة والكلام الذي يقال في صالوناتهما السياسية، بما يتعدى الخلاف حول ترشيحات الشوف والبقاع الغربي. وهو إذ يحاول الإفادة من التيار الوطني لضرب النفوذ القواتي، يسعى أيضاً إلى التلطي به للتضييق على جنبلاط، رغم علمه بخصوصية الأخير وبأنه يضرب أحد ركائز النظام الحالي، من دون أن ننسى المفاوضات الشاقة مع جنبلاط حول تشكيل الحكومة الحالية والسعي أكثر من مرة الى عدم إعطائه حقائب وازنة.

بري، لألف سبب وسبب، لن يستغيب القوات كرمى لعيون التيار

وفيما يغامر الحريري كما أصبح معتاداً بإطاحة إرث سابق، وضرب حلفائه، مزكياً تفاهمه مع التيار الوطني، فإن التيار أيضاً، من خلال مروحة التحالفات التي قام بها، يوسّع إطار تفاهماته، مبتعداً قدر الإمكان عن القوات التي لم يلتقِ معها في أيٍّ من الدوائر، كما مع جنبلاط. والحريري والتيار إنما يسعيان معاً، ليس إلى تعزيز حصصهما، بقدر السعي إلى فرط حصص الآخرين. وهذا يجعل تاريخ ٧ أيار مفصلياً، لأن النتائج ستحدد حجم كل فريق سياسي، وتحدد أيضاً تعامل الثنائي حزب اللّه وحركة أمل مع ما يجري.

إذ ليس من الواقعية أن يتصرف قطبا العهد والحكومة، وكأن لا شريك ثالث لهما، ويتصرفا على أساس أن حكومة العهد الأولى بعد الانتخابات، وكأنها حكومتهما وحدهما، بدليل ما بدأ يتسرب من وعود أُعطيت واتفاقات سياسية جانبية حول الحكومة المقبلة. فبري وحزب اللّه لن يتخليا عن جنبلاط، وبري لألف سبب وسبب، لن يستغيب القوات كرمى لعيون التيار، وهو الذي خاض معها معركة قانون الانتخاب. ولن يكون بري وحزب اللّه متفرجين، في عملية توزيع الحصص «نسبياً» بين القوى السياسية، ومحاولة تشكيل حكومة غير متجانسة وغير وطنية. فالثنائي أيضاً ينتظر ما ستسفر عنه نتائج الانتخابات كي يبني على الشيء مقتضاه، في تحديد حجمي التيار الوطني والحريري الصافيين. ووفق هذه النتائج يتصرف بري والحزب، في تحديد مسار الحكومة والعهد.

مطبات كثيرة ستكون على طريق تأليف الحكومة. شكلها الذي قد يشبه المجلس الجديد قياساً إلى نوعية اللوائح الخليطة. وتمثيل القوى فيها، وفصل النيابة عن الوزارة، وفي هذه النقطة كثير يقال منذ الآن. فإذا كان حزب اللّه قد حسم سلفاً اسم الوزير محمد فنيش غير المرشح، الوزير الوحيد المعروف رسمياً حتى الآن، فإن التيارات الأخرى، لم تحسم خياراتها. فهل يمكن أن تطبق فصل النيابة عن الوزارة على رئيس الحكومة، وهل يمكن أن يطبق على رئيس التيار جبران باسيل ووزير الطاقة سيزار أبو خليل في حال فوزهما بالنيابة؟ وإذا ما استُثني أحدهما وأُعطي حقيبة وزارية، فكيف يمكن إقناع نواب التيار الآخرين المنتظرين دورهم، باستثنائهم من الحكومة؟ علماً أن لدى التيار تحدياً لتأليف كتلة وزارية «مقاتلة» تقف إلى جانب رئيس الجمهورية، وكيفية اختيار وزرائها، تماماً كما كانت حاله مع الترشيحات النيابية، عندما اضطر إلى توسيع قاعدة المرشحين، ليصبحوا في قسمهم الأكبر من غير المنضوين في صفوف التيار.

ماذا في قمة بوتين روحاني أردوغان؟

ناصر قنديل

لا تبدو القمة التي ستجمع الرؤساء فلاديمير بوتين وحسن روحاني ورجب أردوغان سهلة المراس مع قضايا تعبّر عن تموضع تركي مخالف للموقع الروسي الإيراني في سورية، التي تشكّل وفقاً لتصريحات المسؤولين الروس والأتراك والإيرانيين موضوع القمة الأوّل، ورغم أن هذا الخلاف ممتدّ منذ تشكّل لقاء أستانة، إلا أنه يبلغ المرحلة الأعقد هذه المرّة، لأنّ ما بين تشكّل مسار أستانة والقمة تراكمت حقائق قدرة الدولة السورية على تكرار نموذج حلب الذي جلب تركيا للإطار الثلاثي مع روسيا وإيران، وجاءت معارك الغوطة مؤخراً لتقول ما لم يكن في الحساب التركي وارداً بهذه السرعة وهذا الحجم، بحيث صار التصادم محتملاً وقريباً للتوقع بين الأداء التركي الذي يغلب عليه التوغّل العسكري المباشر في سورية، والدولة السورية الذاهبة لاستكمال استرداد جغرافيتها من أيدي الذين توزّعوها خلال سنوات الحرب، والأتراك يقفون في طليعتهم .

– منذ معارك حلب حتى معارك عفرين، كانت التسوية بين مفهومي روسيا وإيران من جهة، وتركيا من جهة أخرى، حول سورية ممكنة، فقد كان مهماً بالنسبة لروسيا وإيران انتقال المقاربة التركية للحرب في سورية من سقف إسقاط الدولة تحت شعار نصرة المعارضة، إلى سقف الأمن القومي التركي والقلق من قيام كيان كردي انفصالي يستثمر عليه الأميركيون من ضمن رؤيتهم لمفهوم الحلّ السياسي الذي تضمّنته وثيقة الخمسة التي قاموا برعايتها، ما يجعل تركيا كمتضرّر أوّل من هذا المشروع على خط الاشتباك المباشر مع المشروع الأميركي من جهة، وعنصر إنضاج للموقف الكردي نحو قبول معادلة التسوية السياسية تحت سقف دولة سورية موحّدة، من جهة مقابلة، وما يتيح لاحقاً مناقشة تركيا بمفهوم للحلّ السياسي يحقق لها أمنها القومي، وحرمان أنقرة من فرصة المجاهرة بطلب الوصاية على السوريين ومنحها أسوة بما يفعله حلفاء تركيا السابقون في الحرب على سورية بربط دعم الحلّ السياسي بمنحهم سلطة التدخل في تحديد طبيعة الحكم الذي يناسب سورية والسوريين.

– مع تحرير الدولة السورية للغوطة والاحتلال التركي لعفرين، بلغ كلّ شيء سقفه إلى حدّ التصادم، وتبلورت النتائج التي ترسم معادلات الغد، وما عاد ممكناً تجاهلها، فمشروع الحرب الأصلي الذي شكلت تركيا قاعدته وركيزته الرئيسية لسنوات طوال حتى معارك حلب، وافترقت عن حلفائها وخصوصاً الأميركي والسعودي والإسرائيلي لتفضيلهم خيار التقسيم على خيار تسوية تعترف بالدولة السورية الموحّدة، طالما كان ثمن ذلك الاعتراف بأحادية الدور العسكري للجيش السوري، وبالمكانة الدستورية والسياسية للرئيس السوري، بينما وقفت تركيا في منتصف الطريق بين المشروعين الأميركي السعودي الإسرائيلي للتقسيم، والسوري الروسي الإيراني القائم على مفهوم دولة موحّدة برئيسها وجيشها، فتموضعت ضدّ مشروع التقسيم دون الانضمام لمشروع التسوية، وراهنت على فرض الوقائع لرسم مسارات تراكمية تحسّن وضعها دون امتلاك تصوّر شامل يحتوي قوى الحرب المتقابلة وأدوارها، ويقطع الصلة بالكيانات الإرهابية، ويقدّم رؤية واقعية لمناقشة سبل الحلّ السياسي لقيام دولة سورية موحّدة تتيح فرصة الخروج التركي من الجغرافيا السورية، وفقاً لما كانت نصائح الرئيس الروسي لنظيره التركي دائماً.

– مع لحظة تحرير الغوطة واحتلال عفرين، دخلت السياقات الثلاثة، الأميركي السعودي الإسرائيلي، والسوري الروسي الإيراني، وبينهما التركي، في ذروة الخيارات الصعبة، حيث تكفّل تحرير الغوطة بإبلاغ واشنطن والرياض وتل أبيب بنهاية لعبة التقسيم، ورهانات إسقاط الجيش والرئيس والدولة في سورية، وبدأت رسائل الإقرار بنتائج هذا التحوّل بالظهور أميركياً في كلام الرئيس دونالد ترامب عن انسحاب قريب من سورية، وإقرار ولي العهد السعودي بزوال زمن الرهان على إسقاط الرئيس السوري والتسليم ببقائه، والتهيّؤ الإسرائيلي لإقفال خط التدخل في سورية الذي تجسّد باللعب بدور وحدات فصل القوات الأمنية «الأندوف» عبر طلب إعادة نشرها، ما جعل احتلال عفرين يظهر كركيزة بديلة لمشروع تقسيم آخر تقوده تركيا، وصار الحليفان الروسي والإيراني للمرة الأولى وجهاً لوجه أمام تركيا، التي تبدو موجودة بين سطور كلام ترامب عن ترك آخرين يتولّون الأمور، وتأتي القمة لتكون مرة أخرى مفترقاً خطيراً، سيقرّر ما إذا كانت تركيا ستعود إلى المربع الصعب الذي دخلته مع قيادتها لمعارك حلب حتى هزيمتها وتموضعها اللاحق، أم ستقرأ من معارك الغوطة ومن مواقف الآخرين، أنّ اللعبة تشارف على النهاية والخاسر الأكبر سيكون الذي يتأخر في التقاط التوقيت المناسب للخروج المشرّف.

– تسعى روسيا وإيران لمنح تركيا هذا التوقيت للخروج المشرّف، بربط دورها في سورية بتشجيع تسوية سياسية تضمن دوراً للجماعات العاملة تحت رايتها، والتسليم بأنّ انتشار الجيش السوري حتى الحدود يشكل ضماناً لأمنها القومي من مخاطر كيان كردي انفصالي، ودعوة القيادات الكردية لقراءة متأنية للمتغيّرات تضعهم شركاء كاملين في مفاوضات جنيف، وجعل الحديث عن الانسحاب الأميركي والتموضع الإسرائيلي خلف حدود الجولان المحتلّ، والتسليم السعودي بفشل مشروع التقسيم ومشروع إسقاط الرئيس السوري، مدخلاً لانطلاق عملية سياسية تحجز تركيا فيها مقعداً حاسماً كراع لدمج الجماعات المسلحة التي تجمّعت تحت وصايتها في هذه العملية، بدلاً من أن يكون كلّ ذلك فخاً نصبه حلفاء الأمس لتركيا ورئيسها، رهاناً على عنجهيته وسوء حساباته، لاحتلال المقعد الذي حجزه له الروس والإيرانيون، وإمساك مفاتيح التسوية بدلاً منه.

– على طاولة القمة معادلة السيادة السورية وضمان وحدة سورية، ستكون هي الأهمّ، كما صرّح معاون الرئيس الروسي، ولا بدّ أنّ أردوغان ومعاونيه قد قرأوا النص مرات عديدة قبل دخول القمة.

لهذا السبب كانت إدلب ملجأ الارهابيين الأخير!

مع بداية الأحداث السورية كان ارهابيو الغوطة يشغلون وسائل الإعلام العربية والعالمية، متوعدين الجميع باحتلالهم للقصر الرئاسي لفرض سيطرتهم على العاصمة دمشق.

حرب من القذائف كان يشنها إرهابيي جيش الإسلام وفيلق الرحمن وأحرار الشام على دمشق وضواحيها يومياً، ولكن الحملة العسكرية التي وصلت مؤخراً إلى دمشق تمكنت من فرض سيطرتها على كافة مدن وبلدات الغوطة الشرقية.

اليوم، حركة الحافلات التي تقل المسلحين ذهاباً وإياباً إلى إدلب لا تتوقف حيث باتت مدينة إدلب الهم الأول والأخير لوسائل الإعلام لتكون معظم الأسئلة، لماذا الاتفاقيات تنص على أن إدلب هي الملجأ الأخير للمسلحين؟!.

مصادر مطلعة تقول إن مسلحي الغوطة ينجذبون إلى إدلب كونها مدينة حدودية مما يسهل عليهم الأمر للخروج من سوريا إلى البلدان الأوربية، لافتاً إلى أن من لا يستطيع الخروج إلى أوربا يقتل في معارك مع الجيش السوري أو يتم تجنيده للقتال لصالح النظام التركي.

كما تضيف المصادر "هروب أغلب مسلحي داريا والغوطة الغربية إلى أوربا كلف النظام العثماني خسائر كبير حيث كان يتوقع تجنيدهم في معارك ضد الأكراد"، مشيرة إلى أن الدبابات العسكرية التركية أنشأت حزاما على الحدود الفاصلة مع إدلب لمنع أهالي الغوطة الشرقية من الاقتراب إلى البوابات الحدودية مع تركيا.

وتابعت المصادر متسائلة: "بعد استسلامكم في معركة الغوطة قررتم الرحيل إلى إدلب... ولكن عند استسلامكم في معركة إدلب إلى أين سترحلون؟!".

اوقات الشام